ثانياً

مناهج علم الإجتماع السياسي

١ - مفهوم المنهج

يُعرّف المنهج بأنه مجموع العمليات الذهنية التي يلجأ إليها الباحث لتبيان حقيقة الظاهرة الإجتماعية التي يقوم بدرسها.

فالمنهج يعني الطريقة والأدوات التي يستنسبها الباحث، في مقاربته العلمية للظاهرة. ولكل باحث منهجه الخاص الذي لا يتطابق بالضرورة مع مناهج سواه من الباحثين؛ أي أن العمليات الذهنية المشار إليها في التعريف، تختلف بين باحث وآخر. فهذا يرى الظاهرة من هذه الزاوية وذلك من تلك؛ الأمر الذي يستتبع طرائق وتقنيات مختلفة. ذلك أن الحقيقة الإجتماعية تختلف عن الحقيقة المادية بكونها نسبية على الدوام. فهي، طبقاً لهذا الأمر، خاضعة لقراءات مختلفة[1].

تمثّل المنهجية مجموعة العمليات الذهنية التي يقوم بها الباحث في مسعاه إلى وصف الظاهرة السياسية وتحليلها وتفسيرها والتنبؤ بمستقبلها ومآلاتها.

وعلى الرغم من أن علم الإجتماع السياسي هو فرع من فروع علم الإجتماع

---

(١) د. فريدريك معتوق، **الموسوعة الميسرة في العلوم الإجتماعية**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٦٠.

ثالثاً

خصائص السلطة السياسية وسماتها

قدم ماكس فيبر ثلاثة أنماط متتالية للسلطة السياسية، هي:

- **البيروقراطية**؛ وهي أبسط الأنماط المثالية التي قدمها فيبر وأقربها للواقع، وقد طبقها على المجتمعات التاريخية والمعاصرة. وقام بدراسات مقارنة عديدة لتحديد مدى الإرتباط بين البيروقراطية والرشادة في مختلف المجتمعات، وخلص إلى أن تلازم هذين العنصرين هو الذي قاد إلى وجود الرأسمالية وتركزها في أوربا الغربية.

- **الأبوية**؛ وهي حالة تقليدية للسيطرة، كانت تعني سلطة محلية تنفصل عن المركز من خلال التعيين أو التوريث، وهي نمط للسلطة الأبوية يعتمد على قوة الذي يتحكم في السلطة.

- **الحكم المقدس والقيصرية البابوية**؛ وهو حكم رجال الكنيسة في مواجهة الحكام العلمانيين. وقد اعتبر فيبر أن الحكم المقدس والحكم العلماني نمطان مثاليان يتصارعان، حيث يعطي الحكم المقدس الشرعية للمؤسسات أو للحاكم الكارزمي، وتقضي على من يعارضها، وتعتمد بصورة أساسية على الضرائب[1].

---

(١) Guenther Roth, "Max Weber's Comparative Approach, and Historical Typology" in: Vallier, Ivan. Ed., Comparative Methods in Sociology: Essays on Trends And Application. Los Anglos: University of California Press, 1971, p.93.

ثالثاً

خصائص التنشئة الإجتماعية وأهدافها ووظائفها

تتميز التنشئة الإجتماعية بثلاثة خصائص أساسية، هي:

- **اكتساب الثقافة**؛ وهي تعني اكتساب كل ما يعطي للثقافة مدلولها المتميز من معارف وقيم ورموز وأنماط سلوك وتفكير. وكلما كانت عملية التنشئة أكثر تعقيداً؛ حيث يبدأ العقل في طرح التساؤلات والشكوك حول الثقافة السائدة وحدود الإلتزام بها، كما أن إختلاطه واطلاعه على ثقافات أخرى عبر وسائل الإعلام أو عبر السفر أو الهجرة يضعه أمام تحديات جديدة.

- **تكامل الثقافة في الشخصية**؛ لا يكفي أن يكتسب الشخص ثقافة المجتمع، بل عليه أن يتمثل تمثلاً كاملاً لهذه الثقافة، فتتماهى شخصيته مع ثقافة المجتمع. وبذلك يتحدد سلوك الفرد وتفكيره انطلاقاً من ثقافة المجتمع، ويصبح الإلتزام بهذه الثقافة واجباً أخلاقياً وفعلاً وجدانياً.

- **التكيف مع البيئة الإجتماعية**؛ يعني التكيّف أن الشخص يشعر بإنتماء حقيقي للجماعة وأن بينه وبينها قواسم مشتركة، وأنه لا يشعر بالإغتراب عنها، فيشاركهم في عواطفهم ويقاسمهم في آمالهم وأذواقهم وحاجاتهم[1].

---

(١) غي روشيه، مدخل إلى علم الإجتماع العام، ترجمة مصطفى دندشلي، بيروت، ١٩٨٨، ص٤٦١.

أولاً

مفهوم السلطة ومدلولاتها

يمكن تعريف السلطة بأنها «القيادة المتبلورة في هيكلية إجتماعية، والموزعة على وظائف تراتبية، قائمة على فئة أو عدة فئات إجتماعية، متغيرة وفق الأنظمة. فالسلطة، بهذا المعنى، هي أساساً حقيقة مجتمعية تفترض، قبل كل شيء، وجود قيادة»[1].

إنَّ صعوبة تحديد مفهوم السلطة يعود إلى كونها واقعة تتطور باستمرار وتأخذ اشكالاً مختلفة وقد مرَّت بمراحل متعددة في تطوّرها. لذلك، إنطلق أرسطو من فكرة أن السلطة لا تنبع إلاّ من الجماعة. وبالتالي، لا يجوز، وفقاً لرأيه، أن تستند إلى فرد أو أقلية من الشعب وإنما إلى الجماعة كلها. وما دام القانون تعبيراً عن إرادة هذه الجماعة ومظهراً لها فيجب أن يحكم تصرفات هذه الجماعة، وبذلك تكون السيادة، في حقيقة الأمر، لهذه الجماعة[2].

إنَّ السلطة تعني في مفهومها المجرد، القوة التي يمارسها أو التي يمكن أن يمارسها شخص ما على شخص آخر وذلك في سبيل تحقيق هدف معين يفرضه الطرف الأول على الثاني بوسيلة أو بأخرى حسب الظروف المحيطة. ومعنى

---

(١) Freund, Julien, L'essence du politique, Paris, Editions Sirey, 1978, p.108.

(٢) د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٠، ص٥٥٣.

أولاً

مفهوم التنشئة الإجتماعية - السياسية

التنشئة هي عملية تلقين الفرد مقاييس مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدرباً على إشغال مجموعة أدوار تحدّد نمط سلوكه اليومي. وهي، كذلك، عملية مهمة لكلٍّ من الفرد والمجتمع إذ أن الفرد من دون أهداف عليا ومن دون فرص ضرورية تساعده في اكتساب التجارب والمعلومات التي تتطلبها حياته الخاصة والعامة، لا يمكن أن يطور نفسه وينمي قدراته وقابلياته التي يحتاجها المجتمع.

إنَّ عملية التنشئة الإجتماعية، عملية تربية وتعليم يقوم بها الآباء والمعلمون وغيرهم من ممثلي الحضارة، وهي ليست عملية نضج طبيعي تحدث من تلقاء ذاتها، بل عملية تعلم عن طريقها يتعلم الفرد أنماط السلوك والتصور والتفكير حتى تصبح طبيعة ثانية له[1].

ويتضمن تعريف التنشئة بمفهومها الواسع كل تعلم سياسي، رسمي أو غير رسمي، مقصود ومخطط له، بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل دورة الحياة للمواطن، كما تشمل هذه العملية أيضاً التعلم السياسي الصريح الواضح

---

(١) د. عبد اللطيف العاني، **تمهيد في علم الإجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص٣٧.

ثانياً

مفهوم الثقافة السياسية وأهميتها

يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية؛ وبالتالي فهي الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء(١).

والثقافة السياسية هي المحيط الفكري والعقلي الذي تتشكل فيه السياسة ويتم تفسيرها والحكم عليها أيضاً، أو هي معتقدات الأفراد والمجتمعات وقيمهم ومواقفهم تجاه الحكومة والسياسة(٢).

وقد اهتم الباحثون بمفهوم الثقافة السياسية بصفته مفهوماً رئيساً في دراسة أبعاد موجة التحول الديمقراطي، خاصة وأن ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب إلى جانب عناصر أخرى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع(٣).

وتؤثر الثقافة السياسية في سلوك الأفراد، سواء أكانوا مواطنين أم قادة أثناء

---

(١) M.Duverger, Sociologie de la politique, Paris, PUF, 1973, p.121.

(٢) Pye, Lucian and Sidney Verba. Political Culture and Political Development. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.

(٣) د. حسنين توفيق إبراهيم، **الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية**، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، مجلس النشر العلمي، الكويت، الرسالة ١٩٧، ٢٠٠٣، ص٢٧.

أولاً

مفهوم الدولة وعناصرها

١ – مفهوم الدولة

تعرّف الدولة بكونها شعباً يشغل بصفة دائمة إقليماً محدداً، ويترابط بالقوانين العامة والعادات والتقاليد في هيئة سياسية واحدة، ويمارس عن طريق أداة حكم منظمة ذات سيادة مستقلة ومسيطرة على جميع الأشخاص والأشياء داخل حدوده/ ويستطيع أن يعلن الحرب ويعقد السلم، وأن يدخل في جميع العلاقات الدولية مع شعوب الكرة الأرضية[١].

والدولة من الناحية السياسية عبارة عن مجموعة من المؤسسات المنظمة التي تمارس من خلالها مجموعة من الناس على إقليم معين من أجل تحقيق مصلحة عامة/ ومن الناحية القانونية الدولية هي كيان يتكون من مجموعة من الأفراد ينظمون حياتهم ويتبعون سلطة حاكمة ذات سيادة ويعيشون بصفة دائمة على إقليم معين. وبهذا المعنى تعدّ الدولة الشخص الرئيسي التقليدي للقانون الدولي[٢].

---

(١) منيرة السويحلي، **القانون الطبيعي وعلاقته بالتشريع السياسي**، منشورات اللجنة الشعبية العامة، ليبيا، ٢٠٠٦، ص ٣٣.

(٢) د. طالب يادكار، **أسس القانون الدولي العام**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٥٧.

رابعاً

ضرورة الإجتماع السياسي

إنَّ الإنسان، في تصورات الفلاسفة، هو حيوان إجتماعي من كل وجه، ولا يعيش منفرداً، والبيئة الإنسانية قبل كل شيء آخر هي المجتمع الذي ينتمي إليه الإنسان.

وذهب بعض الفلاسفة إلى رؤية أن الإنسان حيوان إجتماعي، وقد عرفه أرسطو بـ «حيوان عاقل ثم حيوان سياسي ثم حيوان إجتماعي»؛ فالإنسان، في ضوء هذا التعريف مدني بطبيعته[1].

يؤكد أرسطو أن ميل الجميع إلى الإجتماع المدني هو أمر طبيعي. لذا، فإنه من الطبيعي، مع التآلف والتحالف والتبادل بغية تأمين الإكتفاء في سدّ الحاجات المادية والمعنوية، أن ينشأ، من خلال العلاقات البشرية، مجتمع مدني وهو الدولة. لذلك، فإن أرسطو يورد «بما أننا نشاهد أن كل دولة مجتمع، وأن كل مجتمع يتألف ابتغاء مصلحة - إذ الجميع يجدون في كل شيء إلى ما يبدو لهم خيراً - من الواضح أن كل المجتمعات ترمي إلى خير وإن أخطرها شأناً والحاوي كل ما دونه يسعى إلى أفضل الخيرات: وهذا المجتمع هو المسمّى دولة أو مجتمعاً مدنياً».

والدولة، برأي أرسطو، هي عبارة عن كائن عضوي له غايات مستقلة عن

---

(١) انسام السوداني، **فلسفة حقوق الإنسان**، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٦، ص٢٦.

أولاً

علم الإجتماع السياسي موضوعاته واختصاصاته

هناك مفاهيم متعددة لعلم الإجتماع السياسيّ، حيث يعدّه بعضهم علماً للدولة، بينما يرى آخرون أنه علم للسلطة.

١ - علم الإجتماع السياسي بوصفه علما للدولة:

إعتمد أصحاب هذا التوجّه كلمة «**سياسة**» بمعناها الشائع الذي يدلّ على أنها «معرفة كل ما له علاقة بفنّ حكم الدولة وبتوجيه علاقاتها مع الدول الأخرى»، لذلك يرى بعض الباحثين أن علم الإجتماع السياسي هو ذاك الفرع من علم الإجتماع الذي يدرس الدولة. وفي هذا الإطار، للدولة معنيان: **الدولة - الأمة، والدولة - الحكومة**.

إنَّ الدولة، بالمعنى الأول، تعني المجتمع القومي أي نموذجاً معيناً من التجمعات الإنسانية، ظهر في نهاية القرون الوسطى وأصبح اليوم النموذج الأقوى تنظيماً والأفضل تكاملاً. أما الدولة - الحكومة، فتعني حكام هذا المجتمع القومي ورؤساءه.

إن تعريف علم الإجتماع السياسي باعتباره علم الدولة يعني وضعه ضمن تصنيف للعلوم الإجتماعية يقوم على أساس طبيعة المجتمعات المدروسة. ووفقاً لهذا التصنيف يتعارض علم الإجتماع السياسي، مع علم الإجتماع الأسري،

أولاً

مراحل التطور الإجتماعي - السياسي

١ - الأسرة والقبيلة

يرى علماء التاريخ أن الخلية الأولى للبشرية هي الأُسرة. وأن أول مجتمع في التاريخ تكون من بين أفراد الأسرة الواحدة. وبتطور الأُسرة الواحدة وزيادة عدد أفرادها، أو بتطور العلاقات بين الأسر بسبب عوامل وظروف بيئية تكوّنت العشيرة. وبذلك أصبح مجتمع العشيرة حالة متطورة للأسرة، والتحكم بالأسرة، وخضوعها، يختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية، وبتطور الظروف التاريخية(١).

فالعشيرة هي مجموعة بشرية كبيرة يرتبط أعضاؤها بأصل واحد وتسودهم علاقات قرابة، إضافة إلى روابط نفسية - إجتماعية وثقافية تطلق عليها تسمية العصبية.

وبذلك تعدّ العشيرة والقبيلة المرحلة الثانية من التنظيم الإجتماعي الذي يعلو الأسرة، ولها خصائص مشتركة تقوم على أساس تجمعات بشرية من ذات النسب الواحد(٢).

---

(١) د. سهيل الفتلاوي، **تاريخ القانون**، مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠١٠، ص١٧.

(٢) Francis Fukuyama, The Origins of Political Order from Prehuman Times to the French Revolution, Farrar, Strans and Giroux Newyork, 2011, p56.